العدد الثالث عشر
السنة السابعة - المجلد الأول

محرم 1445هـ
يوليو 2023 م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٣
وقف السنة والتراث النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

دفاع عن السنّة

باب يُعنى بالدراسات المتعلقة بالشبه الواردة حول السنة النبوية
والرد على منكريها والطاعنين فيها .

العيوب المنهجيَّة في انتقادات المعاصرين للسُّنة النَّبويَّة

د. محمَّد بن فريد زريوح

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2023.8

ملخص البحث

تشيع في كتابات الطاعنين المعاصرين في السُّنة النَّبوية ورُواتها عيوب تُخالف المنهجيَّة العلميَّة في البحث العلميِّ، ترتكز أغلبها على ثمانية عيوب: التحيُّز العنصري في المسلَّمات الأوليَّة، والانتقائية في اختيار المصادر، والشَّك غير المنهجيِّ، وإهمال الأدلَّة المضادَّة، والتَّفسير المتعسِّف للنُّصوص، والتَّعميم الفاسد، واجتزاء النُّصوص، وانفكاك المقدِّمات عن النَّتائج، وهذه العيوب لها اتِّصال وثيق بانعدام الموضوعيَّة والنَّزاهة العلميَّة المقترنة بالكذب والتَّدليس والتَّعصب الفكريِّ والطَّائفيِّ، كما أنَّها توقع في التَّناقض الفاضح بوصفه نتيجةً لسوءِ المنهج المتَّبع، ما يُفقد الثِّقة بنتائج من تلبَّس بها مِمَّن ترامى على السُّنة النَّبوية بالنَّقض الهدَّام مخالفًا منهج أهل الحديث في النَّقد.

الكلمات المفتاحية:

عيوب منهجية، النقد المعاصر للسنة النبوية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبيَّ بعده، وبعد:

فإنَّ من أبرز ما يتعالى به المستشرقون وأذنابهم من مُنكري السُّنَن، ويُكابرون غيرهم في دراستهم للأحاديث النَّبويَّة ومناهج مصنِّفيها: انتهاجهم للمسالك العقليَّة في النَّقد، وتمسُّكهم بالمنهج العلميِّ في بحوثه؛ وكنت في طورِ إعدادي لرسالة الدُّكتوراه «المعارضات الفكريَّة المعاصرة لأحاديث الصَّحيحين - دراسة نقديَّة»[(١)] أقفُ في أثناء مطالعتي لنتاج هؤلاء مكتوبًا كان أو مسموعًا على ما يُعيِي عدُّه من خطايا منهجيَّة في رصفِ بحوثهم تلك، وما يترتَّب على ذلك من أباطيل في نتائجها، فارتأيتُ أن أجمع أصول تلك المعايب المنهجيَّة وأبرزها في بحثٍ مستقلٍّ، أبتغي به الرَّد على أولاءِ مِمَّن فوَّقوا سهام طعونهم نحو السُّنة النَّبويَّة.

ومن هنا تظهر أهميَّة هذا البحث: كونه نمطًا بديعًا من أنماط الانتصار لهذا المنبع الصَّافي من منابع التَّشريع الإسلاميِّ، ببيان تجاوزهم لنفسِ ما يتشدَّقون به من أصول المنهج العلميِّ المتعارف عليها عند العقلاء.

فكان هذا البحث إجابةً عن سؤالٍ محدَّدٍ يلخِّص مشكلته: ما أبرز العيوب المنهجيَّة التي خالف فيها هؤلاءِ أصولَ المنهج العلميِّ وقواعده في دراستهم للسُّنة النَّبوية؟

وهدفي من هذا البحث تثبيتُ أمرين رئيسين:

١. تنبيه المشتغلين بالدِّفاع عن السُّنَّة إلى أبرز عيوب المنهج العلميِّ التي يقع فيها المعاصرون في طعونهم بصِحاح الأخبار النَّبوية وأصول المنهج الحديثيِّ،

(١) نشره مركز تكوين للأبحاث والدراسات ١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م في طبعته الأولى، وهو في سبيل نشره في طبعته الثانية قريبًا، إن شاء الله تعالى.

مع بيان خطورة هذه الأخطاء لدى أساتذة المنهجيَّة، مصحوبةً بذكر بعض الأمثلة من كلامهم.

٢. إيضاح أنَّ تلك العيوب مؤثِّرة في سلامة النَّتائج التي توصَّلوا إليها، مما يجعل أحكامهم وآراءهم التي أطلقوها حول السنة النبوية؛ من غير الممكن -وفق أصول المنهج العلميِّ الدقيق- أن تكون مقبولةً، ولو عند غير أهل السُّنة، وبهذا تُفقَدُ الثِّقة في كتابات أولئك بالمرَّة، كي يعلم أن علَّة رفض أهل السُّنة لمثل تلك الآراء ليس مجرَّدَ كونها مخالفةً لمعتقداتهم؛ وإنَّما لكونها متولِّدةً عن منهج فاسدٍ مليء بالعيوب الهدَّامة[(١)].

الدِّراسات السَّابقة:

كنتُ وقفتُ قبل سنين من رقْمي لهذا النَّجيز على بحوثٍ علميَّةٍ تتبَّعت المزالق المنهجيَّة في تقريراتِ بعض الكُتَّاب المُناوئين للسُّنةِ وحَمَلتها من علماء الحديث، كبحث منشورٍ لفضيلة الدُّكتور خالد الدِّريس موسومٍ بـ«العيوب المنهجيَّة في كتابات المستشرق شاخت المتعلِّقة بالسنة النبوية»، خصَّه بهذا المستشرق، استفدتُ منه منهجيَّة التَّقسيم لبحثي هذا، والإحالة إلى بعض المراجع في المنهجيَّة.

كما طالعتُ بحثين مفيدين للدُّكتور نبيل بلهي، عَنْوَن أحدهما بـ«العيوب المنهجيَّة في نقد الحديث لدى الاتجاهات العقلانيَّة المعاصرة»، والآخر بـ«العيوب المنهجية للقراءات الحداثيَّة في نقد الصَّحيحين»، جعله لرصد آراء غُلاة العقل والحداثيِّين حول الصَّحيحين خاصَّة، أغلبها متلبِّسٌ بـ(معايب ذاتيَّة) في النَّاقدِ الحداثيِّ تسبق كتابته، كـ:(الهوَس بتقليد المستشرقين)، و(المغالاة في استعمال العقل)، و(عدم الأهليَّة العلميَّة للنَّقد) و(فقدان الأمانة) ونحو ذلك.

أمَّا بحثي هذا فمُحدَّد: في نطاق الطُّعون (المعاصرة) الموجَّهة إلى دواوين السُّنة ومرويَّاتها، لا بكتابٍ بعينه أو ناقدٍ بذاته، بذِكْر أبرزِ تلك العيوب المنهجيَّة الشَّائعة

(١) انظر: العيوب المنهجية بكتابات المستشرق شاخت لخالد الدريس (ص٢).

في نفسِ تقريرات أصحابها لأحكامهم النَّقديَّة.

خُطَّة البحث:

وقد قسَّمتُ بحثي إلى مقدَّمة وخاتمة تتوسَّطهما ثمانية مباحث، هي كالتَّالي:

المبحث الأوَّل: التحيُّز العنصري في المسلَّمات الأوليَّة.

المبحث الثَّاني: الانتقائية في اختيار المصادر.

المبحث الثَّالث: الشَّك غير المنهجيِّ.

المبحث الرَّابع: إهمال الأدلَّة المضادَّة.

المبحث الخامس: التَّفسير المتعسِّف للنُّصوص.

المبحث السَّادس: التَّعميم الفاسد.

المبحث السَّابع: اجتزاء النُّصوص.

المبحث الثامن: انفكاك المقدِّمات عن النَّتائج.

فقد اختصَّ كل مبحث بذكر عيبٍ من تلك العيوب المنهجيَّة التي تكثر في نقودِ المعاصرين للسُّنة النَّبويَّة ومصنَّفاتها، مشفوعًا بذكر مثالٍ أو اثنين على ذلك، مع حرصي على الاستشهاد بكلام المختصِّين في المنهج العلميِّ من الغربيِّين، أو من المختصِّين العرب الذين كتبوا في المنهجيَّة، قصدًا لإثبات أنَّ الأصول المنهجيِّة التي أغفل الطَّاعنون مراعاتها في نقودِهم للسُّنة متَّفق على إيجابها على كلِّ بحثٍ بين المختصِّين كافَّةً.

والله الموفِّق للصَّواب، لا إله إلا هو.

المبحث الأول: التحيُّز العنصريُّ في المسلَّمات الأوليَّة

لا يكاد ينفكُّ أيُّ بحثٍ علميٍّ من مُسلَّمات أوليَّةٍ أو أصولٍ فكريَّةٍ قبليَّةٍ مُنطلَقًا لمعالجة الباحث مسائلَ بحثه في العادة، ولو لم يُصرَّح بها في البحث ضرورةً، ما يستوجب التَّخلُّق بصِفة الإنصاف والعدل مع الخصوم خاصَّةً، تحقُّقًا بركيزةٍ أساسيةٍ من ركائز المنهج العلميِّ وهي (الموضوعيَّة)، وتباعدًا عمَّا يشين بحثَه من قوادحها، كالتَّحيُّز ضدَّ قوميَّةٍ أو طائفةٍ أو مذهبٍ أو مبدأٍ ونحو ذلك، فينحاز بالعمليَّة الاستدلاليَّة عنوةً إلى ما يوافق معتقداته القبليَّة.

ويكفي من مَساوي هذا النَّوع من التَّعصب على التَّفكير العلميِّ، ما نعتَ به (فؤاد زكريَّا) المتحيِّزَ بسببه مِن كونِه غير مُكتفٍ «بأن ينطوي على ذاته وينسب إليها كلَّ الفضائل، بل يرى ضرورةَ استبعاد فضائل الآخرين وإنكارها ومهاجمتها»[(١)]، ونظرة سريعة في مطايا الكتب المختصَّة بالمنهجيَّة العلميَّة كفيلةٌ بترسيخ حكمٍ عامٍّ بتجافي نتائج بحثِ المتحيِّز عن أن تكون صادقةً بأيِّ حالٍ من الأحوال[(٢)].

والملاحظ في كثيرٍ ممَّن يستهدفُ أصول الشَّريعة، تحيُّزُهم في استصدار الأحكام إلى مُسَلَّماتهم الطَّائفيَّة أو القوميَّة أو الفكريَّة، كالحاصل من جمهورِ المُستشرقين في دراستهم للسُّنة ورُواتِها، بحيث تُستحضَر مواقف تاريخيَّة عدائيَّة تُجاه المسلمين، رسَّختها خطابات (باباوات) الكنيسة طيلة قرون، لتكون قاضيةً على كلِّ نتاجٍ علميٍّ لهم[(٣)].

يقول المستشرق النمساوي أسَد رستم (ت ١٩٦٥م):

«إنَّ أبرز المستشرقين الأوروبِّيين جعلوا من أنفسهم فريسة التحزُّب غير العلمي في كتاباتهم عن الإسلام، ويظهر في جميع بحوثهم كما لو أنَّ الإسلام

(١) التفكير العلمي، لفؤاد زكريا (ص٩٦) بتصرف.
(٢) انظر: المنطق وفلسفة العلوم لبول موي (ص٥٨ - ٥٩)، وأصول البحث العلمي ومناهجه لأحمد بدر (ص٦٨).
(٣) انظر: صورة العرب في عقول الأمريكيين لميخائيل سليمان (ص٢٢ - ٢٣).

لا يمكن أن يعالَج على أنَّه موضوع في البحث العلمي، بل على أنَّه متَّهم يقف أمام قُضاته!»[(١)].

وترى مثالَ هذا الخلل المنهجيِّ في كتابات المستشرق الألماني جوزيف شاخت (ت ١٩٦٩م)، من أقبحها زعمُه أنَّ الأحاديث المرويَّة عن نبيِّ الإسلام مجرَّد أكاذيب، وأنَّ أكبر جزء من أسانيدها اعتباطيٌّ، وأنَّ أيَّ حزبٍ أراد نسبةَ آرائه إلى المتقدِّمين، كان يختار شخصيَّات من الرُّواة ويضعها في الإسناد[(٢)]، لا لشيءٍ إلَّا لكون علماء المسلمين -بزعمه- قومٌ كَذَبة! يستبيحون الكذب في أمور دينهم، بل ويتواطؤون على ذلك!

وفي هذا الحكم المجازف منه أمارةٌ على وقوعه تحت سِياط الأفكار المناوئةِ للمسلمين، الكامنة في وِجدان عوامِّ الغربيِّين، بحيث سَلب من أهل الإسلام أهمَّ فضائلهم التي امتازوا بها عن سائر أرباب الدِّيانات، وهو يعلم أنَّ القرآنَ -كتابَ المسلمين المقدَّس- يتوعَّد الكاذبين بالخزي؛ ولا يمكن لمجتمعٍ أقام حضارةً شهد التَّاريخ بنُبلها، أن يتواطأ كلُّ رِجالاته -مع تنوُّع بلدانهم وتباعدها، واستقامةِ سِيَرِهم- على الكذب على زعيمهم وحِبِّهم الذي علَّمهم محاسنَ الأخلاق.

وإذا كان المحدِّثون والفقهاء تعمَّدوا الوضعَ على النَّبيﷺ، فلماذا إذن اهتموا بنقد الأحاديث ومقارنة رواياتها في العِلل؟!

ولِم كلُّ ذاك التَّعب في تصنيف رُواتها في علم الجرح والتعديل؟!

ولِم لَم يستطع الخليفة المأمون -مع كلِّ ما أُوتيَ من سلطة- أنْ يختلقَ هو ومَلَؤُه من المعتزلة حديثًا واحدًا في مذهبهم بخَلْق القرآن مع تحدِّي الإمام أحمد لهم؟![(٣)].

من هنا قرَّر الفيلسوف الأسكتلندي توماس كارليل (ت ١٨٨١م) معاتبًا قومَه

(١) الإسلام على مفترق الطرق لأسد رستم (ص ٥٢ - ٥٣).

(٢) انظر: كتابه مدخل إلى الشريعة الإسلامية (ص٣٤) نقلاً عن آراء المستشرق جوزيف شاخت حول حجية السنة النبوية (ص٧٤) رسالة ماجستير لمحمد إبراهيم الخليفة، نوقشت بجامعة الإمام بالرياض سنة ١٩٩٧م.

(٣) انظر: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت لخالد الدريس (ص٣١).

«بأنَّه أصبح من أكبر العار على أيِّ فردٍ متمدِّن من أبناء هذا العصر أن يُصْغِيَ إلى ما يُظَنُّ مِنْ أنَّ دين الإسلام كَذِب، وأنَّ محمَّدًا خَدَّاع ومُزوِّر، وآنَ لنا أن نحارب ما يُشاع من مثل هذه الأقوال السَّخيفة المخجلة»[(١)].

المبحث الثاني: الانتقائية في اختيار المصادر

يتَّفق أساتذة المنهجيَّة على أنَّ مِن أهمِّ واجبات الباحث -إن لم يكن من أوَّلها- أن يُحيط بمصادر بحثه الأصليَّة التي لها عُلقة وثيقة بموضوع بحثه، ويؤكِّدون أنَّ الاعتماد على مصادر ثانويَّة أو غير متخصِّصة يضرُّ بالبحث ونتائجه[(٢)].

وإنَّ من المزالقِ الَّتي يقع فيها مَن يتوجَّه إلى السُّنن بالطَّعن، استشهاده ببعض نصوصٍ في مصادر تُراثيَّة هي أبعد ما تكون عن ميدانِ البحث الحديثيِّ، تجد بعضها مجمعًا للواهيات من الأخبار! وغرضه منها دعمُ تقريرٍ له فيما هو بصدده من نقدٍ لحديثٍ أو نقضٍ لأصلٍ في فنِّه؛ في الوقت الذي يُغفِل فيه مصادر أصليَّة هي العُمدة في باب بحثه، لو اعتبر بها لنقضتْ ما ابتغى من نتائج.

وعلى مثلِ هذا يتنزَّل مشهور مَقول وكيع بن الجرَّاح (ت ١٩٦هـ): «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلَّا ما لهم»[(٣)].

وهذا يقع كثيرًا من أرباب الحداثة المعاصرة مع تغنِّيهم بالعقلية النقديَّة، نجد بعض المصنَّفات المنحولة على بعض المتقدِّمين يبنون عليها فصولًا كاملةً في كتاباتهم النَّقديَّة للتُّراث السُّنيِّ، كما تراه عند (عابدٍ الجابريِّ) من اعتمادٍ على كتاب «الإمامة والسِّياسة» المنسوب لابن قتيبة، حيث استشهد به في كتابه «نقد العقل السياسي» لتقريراتٍ تاريخيَّة ألزقها بالإسلام تتوافق مع منهجه العلمانيِّ، والكتاب برُمَّته لا يثبت من حيث النِّسبة، وترك كتبًا أصيلةً في باب السِّياسة الشَّرعيَّة لم يعتبرها في نتائج بحثه.

(١) الأبطال لتوماس كارليل (ص٥٨).
(٢) انظر: كيف تكتب بحثًا أو رسالة لأحمد شلبي (ص٤٧ - ٤٨)، و البحث العلمي ومناهجه النظرية لسعد الدين صالح (ص٨٤).
(٣) رواه الدارقطني في سننه (١/ ٢٧).

ومِن أشهر مَن عُرف عنه ارتسامُ هذا الخلل المنهجيِّ في نقداته للسُّنة:

محمود أبو ريَّة (ت ١٣٩٠هـ)، فإنَّه في سبيلِ تأكيدِ فكرةٍ مُستَولِيةٍ عليه يتعامى عن نصوص أجمَعَ العلماء على صِحَّة نقلِها بل يرفضها، في حين يَعتمِد على رواياتٍ مَكذوبةٍ نَصُّوا على بُطلانها! ككثيرٍ من الحكاياتِ المَرويَّةِ في كُتبِ الأدباء ونَوادِر المَجالِس مِمَّا لا سَنَد له ولا زِمام.

كالَّتي ينقلها عن (حياةِ الحيوانِ الكبرى) للدَّميري، و(الأغاني) لأبي الفرج الأصفهاني، ليحتجَّ بها على سقوط حديث أو توهين راوٍ، مع نأيها عن ميدان التَّحقيق في الأخبار وتمثُّل قواعد الحديث.

وهذا ما لمَّحَ إليه (محمَّد حمزة التُّونسي) -مع إعجابه بأبي ريَّة- في قوله:

«إنَّ حماسَ أبي ريَّة الشَّديد لانتقادِ آراءِ أهلِ السُّنة، أوقَعه -مِن حيث لا يشعر- في قبولِ مَقولات شيعيَّةٍ بقيَ الشِّيعة إلى اليوم في كتاباتِهم يُغذُّون بها مِخيالهم الاجتماعيَّ، كفضلِ عليٍّ على بقيَّةِ الخلفاء الرَّاشدين، والعنت الذي لَقِيَتْه فاطمةُ ابنة الرَّسولﷺ مِن أبي بكر»[(١)].

والشَّأن في الباحث المحقِّق الذي ينشد الحقَّ أن يستقرئ الرِّوايات كلَّها في الباب من مصادرها الأصيلة ويُمحِّصها، ويوازن بينها، ويُرَجِّحَ ما يستحق الرُّجحان من جهة السَّند أو المتن، أمَّا أن يفتح عينيه على مراجع بعينِها جاريةٍ في بعض مضامينها على هواه، ويغمض عن أخرى لصيقةٍ بموضوع بحثه، فذلك شأن الباحث المتحامل المتغافل.

المبحث الثالث: الشَّكُّ غيرُ المنهجيِّ

مُقرَّر في كلِّ علم أن تكون نقطة البدء في اعتمادِ أحكامه هي الشَّك المنهجيُّ، بمعنى أنَّ ما لم يثبت بعدُ ينبغي أن يُتوقَّف فيه، إلى أن يُبتَّ في صدقه أو خلافه بتقديم الدَّلائل[(٢)]، وهو بذا يتميَّز عن الشَّك الارتيابيِّ بأنَّه وقتيٌّ، يتحاشى توليد

(١) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر لمحمد حمزة (ص٣٣١).
(٢) انظر: المدخل إلى الدراسات التاريخية لِـ لانجلو (ص١٢٢).

الاحتمالات العقليَّة المجرَّدة عن بيِّنة أو قرينة مبدئيَّة مقبولة، فهو مرحلة انتقاليَّة غايتها المعرفة اليقينيَّة[١].

ونظرًا لأهميَّة هذا المسلك لإثبات الحقائق العلميَّة، نجد أساتذةَ المنهجيَّة الذين حثُّوا على هذا الشَّكِّ العلميِّ يحذِّرون في الآن ذاته من سوء استعماله، منهم المؤرِّخ الفرنسيُّ فكتور لانجلوا (ت ١٨٦٩م) حيث قال: «ينبغي ألَّا نُسيء استعمال الشَّك، فإنَّ الإفراط فيه والاتِّهام في هذه الأمور، يكاد يكون له نفسُ النَّتائج الضَّارة للإفراط في الثِّقة والاعتقاد»[٢].

وهذا عينُ ما وقع فيه بعضُ المستشرقين في دراستهم للسُّنة، أبرزهم المستشرق شاخت (ت ١٩٦٩م)، وذلك أنَّه رفض القبول ببعض الأمور المتعلقة برُواة السُّنة بناءً على شكٍّ لا يستند إلى قرينة مقبولة.

فزعم أنَّ كتب التَّراجم مشكوك في وثاقة معلوماتها، لما رآه في تراجم بعض العلماء لموسى بن عقبة (ت ١٤١هـ) من مباينة بينها، فتوهَّم أنَّ هذه الأسماء لشيوخ موسى إنَّما اختُلقت مع الوقت، وكذلك أسماء تلامذته، بعد أن كثُرت الأحاديث الموضوعة وأسانيدها المختلقة.

وهو يُحيل القُرَّاء إلى أن يوازنوا بين ترجمة موسى بن عقبة في (طبقات ابن سعد)، و(التَّاريخ الكبير للبخاري) -وهما مصدران متقدِّمان- وبين ما كُتب عنه في المصادر المتأخِّرة ليتبيَّن لهم محلُّ الرِّيبة، إذِ المصادر القديمة مقتضبة في ترجمة موسى، بخلاف المصادر المتأخِّرة، فمن أين جاءت هذه الزِّيادات[٣]؟!

ومعلومٌ عند أيِّ مطَّلع على مناهج المصنِّفين في الرِّجال، أنَّ أحدًا زعم استقصاء شيوخ وتلاميذ كل رجلٍ يُترجم له، وإنَّما يتراكم عند المتأخِّر من

(١) انظر: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت (ص٤٣).

(٢) المدخل إلى الدراسات التاريخية (ص٧٥).

(٣) كلام شاخت عن موسى بن عقبة نشره في إحدى المجلات الاستشراقية اسمها "Acra Orientalia" مجلد ٢١ سنة ١٩٥٣م (ص٢٨٨ - ٣٠٠)، ملخصه في كتاب: دراسات في الحديث النبوي للأعظمي (٢/ ٣٨٦ - ٣٨٧).

المعلومات عمَّن تقدَّمه من العلماء، فيستحسن جمعها في كتابه، فضلًا عن اختلاف مقاصد المصنِّفين من حيث الاختصار أو الإطناب في التَّراجم.

ففي الوقت الذي نرى فيه أحمد بن حنبل -مثلًا- يُسهب في ذكر مشايخ شعبة بن الحجَّاج (ت ١٦٠هـ)، حتَّى بلغ بهم مئةً وخمسين شيخًا، نجد البخاريَّ في (تاريخه الكبير) يقتصر على ذكر اثنين فقط، مع كونه متأخِّرًا عن أحمد زمنًا، وكان الفرض -بحسب نظريَّة شاخت- أنْ تنمو لائحة المشايخ والتلاميذ أكثر فأكثر[(١)].

المبحث الرابع: إهمال الأدلة المُضادَّة

من أسوأ العيوب المنهجيَّة أثرًا على نتائج أيِّ بحثٍ علميٍّ، أن يتجاهل الباحث الأدلَّة المضادَّة لتقريراته، سواء لغفلة الباحث عنها أو تحيُّزه، وعليه كان الدَّليل المضادُّ واجبَ الاستحضار والاعتبار كاعتبارِ الدَّليل المؤيِّد نفسه، إذ القصدُ أن يُنظر في مجموع ذلك فيُرجَّح الأقوى منها ما دامت الغاية الوصول إلى الحقيقة[(٢)].

فمِنْ أشهر أمثلة هذا الخَطَل المنهجيِّ:

ما نراه من استشهادٍ على نفي حُجِّية السُّنة بأحاديث النَّهي عن كتابة الأحاديث عن النَّبيﷺ[(٣)]، غُفلاً عن الأحاديث الأخرى الآذنةِ بالكتابة[(٤)]، كما تراه في أغلبِ كتاباتِ من أنكر السُّنة من المعاصرين، يتصدَّرهم في ذلك (محمود أبو ريَّة) في كتابه «أضواء على السنة النبوية».

مثل هذا النوع من الإعراض حاصل من (صالح أبو بكر) في عدَّة مواطن من كتابه «أضواء قرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيليَّة»، منها ما تراه من اتِّهامه

(١) انظر: دراسات في الحديث النبوي للأعظمي (٢/ ٣٨٨ - ٣٩٠) والعيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت (ص٤٠).

(٢) انظر: كيف تكتب بحثًا أو رسالة لأحمد شلبي (ص٣١ - ٣٢).

(٣) كحديث أبي سعيد مرفوعًا: (لا تكتبوا عني غير القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فلْيَمْحُه)، رواه مسلم (رقم: ٣٠٠٤).

(٤) كحديث سؤال عبد الله بن عمرو للنبيﷺ عن كتابة الحديث عنه مطلقًا، فقال: (اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق) أخرجه أحمد (رقم: ٦٥١٠) وأبو داود (رقم: ٣٦٤٦) بإسناد صحيح.

للبخاريِّ بالانحيازِ إلى السُّلطةِ الحاكمةِ، لعدم روايتِه في «صحيحه» عن الصَّادق والكاظم مِن آل البيت، ليكون بذلك متأثِّرًا بحكمِ الأمويِّين للشَّام[(١)]!

هذا مع أنَّ البخاريَّ قد خرَّج في صحيحه لأحاديث كثيرٍ مِن أئمَّة آل البيتِ غيرهما، بلغَ مجموعُ مَن رَوى عنهم البخاريُّ وحدَه مِن أهل البيتِ أو مَواليهم في «صحيحِه» وباقي كُتبِه اثنين وخمسينَ راويًا[(٢)]، بل تَجلَّتْ خاصَّة مَحبَّةُ البخاريِّ لآلِ البيت في «صحيحِه» بإفراده أبوابًا بحالِها في فضلِهم والتَّغنِّي بمَناقِبهم، كما جاء في باب «مناقبِ عليِّ بن أبي طالب القُرشيِّ الهاشميِّ أبي الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[(٣)]، ومناقب ابنَيْهِ الحَسن والحُسين رضي الله عنهم[(٤)].

وهذه أدلَّة مؤذنة بإبطال هذه التَّهمة من الأساس.

على أنَّ البخاريَّ إنَّما عاشَ في العصرِ العَباسيِّ لا الأمويِّ كما ادَّعاه شانئُه، وهو بعكس ذلك عصرٌ يُعادي بني أميَّة، ويقرب مُبغضيهم[(٥)]! مما يدلُّ على عدم اتِّباعه المنهج العلميَّ في استقصاء الأدلَّة، بل يضع النَّتيجة التي يشتهيها ابتداءً، ثمَّ يختار الأدلَّة التي تؤيِّدها ويغفل ما سواها.

المبحث الخامس: التفسير المتعسِّف للنُّصوص

ونقصد بهذا النَّوع من التفسير: أن يعمد الباحث إلى حمل لفظٍ في نصٍّ أو جُمَلٍ منه على معنى لا يقتضيه ظاهرها، من غير دليلٍ صارفٍ هذا الظَّاهر المفهوم، بل قد يناقضه ومقصدَ صاحب النَّص.

وأساتذة المنهجيَّة من الغربيِّين أنفسِهم وضعوا قواعد في فهم العبارات، أوجبوا على كل باحث في التَّاريخ أن يراعيها؛ يقول (لانجلوا):

«ينبغي أن نتعلَّم كيف نقاوم الغريزة التي تدفعنا إلى تفسير كلِّ عبارات النَّص

(١) الأضواء القرآنية (ص٧٧).
(٢) انظر: مؤتمر أعلام الإسلام - البخاريُّ نموذجًا (ص٥٧ - ٧٢) نشر مَبَرَّة الآل والأصحاب بالكويت.
(٣) انظر: فتح الباري (٧/ ٧٤).
(٤) كحديث: «اللَّهم إنِّي أُحِبُّهما فأَحِبَّهما»، أخرجه البخاري بـ(رقم: ٣٧٤٧).
(٥) انظر: مرويات السيرة لأكرم العمري (ص٤٣).

بالمعنى الكلاسيكيِّ،.. والمنهج يقضي بتعيين المعنى الخاصِّ للكلمات في الوثيقة، فإنَّ اللُّغة في تطوُّر مستمرٍّ، ولكلِّ عصرٍ لغتُه الخاصَّة التي ينبغي النَّظر إليها على أنَّها نظام خاصٌّ من الرُّموز والعلامات.

وعلى هذا فإنَّه لفَهْم وثيقة ما، ينبغي معرفة معنى الألفاظ والصِّيغ في العصر التي كُتبت فيه الوثيقة، بل والإقليم الذي كُتبت فيه، فضلًا عن أنَّ لكل مؤلِّف طريقته الخاصَّة في الكتابة، ولهذا يجب أن ندرس لغة المؤلِّف، والمعنى الخاصَّ الذي استعمل به الكلمات.

كما يختلف معنى التَّعبير بحسب الموضع الذي يوجد فيه، ولهذا ينبغي ألَّا تفسَّر كلُّ كلمة وكلُّ جملة مفردةً، بل بحسب المعنى العام (السِّياق)، وقاعدة السِّياق هذه قاعدة أساسيَّة في التَّفسير، وتقضي بأنه قبل أن أستعمل جملة من نص أن أقرأ النص كلَّه أوَّلًا»[(١)].

وعلى خلاف هذا المنهج القويم سار بعض مَن أطاح بأحاديث نبويَّة صحيحة، لحملِه ألفاظَ متونها على معانٍ مُستنكرة لا يُفيدها ظاهر اللَّفظ، ولا سياق الكلام يدعمها؛ فكان لا بدَّ من ترسيخ مناهج الفهم الصَّحيح للسُّنة النبوية، وتنسيق قواعد الفقه لها بضوابطه وشروطه، وإلَّا فإنَّ الفهم الرَّديء لنصوص الوحي مُفْضٍ إلى تحريف الكَلِم عن مواضعه.

ولابن قيم الجوزيَّة (ت ٧٥١هـ) كلمةٌ مضيئةٌ في هذا، يقول فيها:

«أن يُفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غُلُوٍّ ولا تقصير، فلا يُحمل كلامه ما لا يحتمله، ولا يُقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضَّلال والعدول عن الصَّواب ما لا يعلمه إلا الله.

بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كلِّ بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كلِّ خطأ في الأصول والفروع؛ لا سيما إنْ أضيف إليه سوء القصد،

(١) المدخل إلى الدراسات التاريخية (ص١١٤ - ١١٦) باختصار.

فيتَّفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قصده، وسوء القصد من التَّابع، فيا محنة الدِّين وأهله!»[(١)].

فمن أمثلة هذه المحنة على الدِّين مِمَّن يُنسَب إلى أهله:

ما تسلَّط به (نيازي عز الدين) على كثيرٍ من صِحاح الأخبار بالإنكار لسوء فهمه لها، منها ما اتُّفق عليه من حديث أبي قتادة رضي الله عنه مرفوعًا: «مَن رآني فقد رأى الحقَّ»[(٢)]، فقد فسَّر «الحقَّ فيه أنَّه أحد أسماء الله الحسنى، فهو الله»! ومِن ثَمَّ عدَّه من الإشراك بالله المأخوذ من إنجيل يوحنَّا: «من رآني فقد رأى الأب»[(٣)].

وبَيِّنٌ من ظاهر الحديث أنَّ القصد بالحقِّ فيه الحقيقة، أي أنَّه رآه هو ﷺ حقيقةً لا غيره، بدليل قوله بعدها: «..فإنَّ الشَّيطان لا يتمثَّل بي».

ومشهورٌ عن (أبو ريَّة) إساءتُه فَهْمَ النُّصوص بما يُشبه العَمْدَ، وتحكُّمه فيها بِلَيِّ معانيها تحَكُّمًا يُمليه الهوى لا البحث العلميُّ، كادِّعائه أنَّ أبا هريرة عنده كتابان محفوظانِ عن رسول الله ﷺ، فهِم هذا من قوله ﷺ: «حفظتُ عن رسول الله ﷺ وِعاءين، فأمَّا أحدُهُما فبَثَثْتُه، وأمَّا الآخر فلَوْ بَثَثْتُه لقُطِع هذا البلعوم»[(٤)].

يقول المعلِّمي (ت ١٣٨٦هـ):

«لم يقصد أبو هريرة ولا فهِم أحدٌ من كلامه أنَّ عنده كتابين أو كتابًا واحدًا، وإنَّما قصد وفهم النَّاس عنه أنَّه حفظ ضَرْبَيْنِ من الأحاديث: ضَرْبٌ يتعلَّق بالأحكام ونحوها ممَّا لا يَخاف هو ولا مثلُه مِن روايته، وضَرْبٌ يتعلَّق بالفتن وذمِّ بعض الناس، وكلُّ أحد من الصَّحابة كان عنده من هذا هذا»[(٥)].

---

(١) الروح (١/ ١٨٣).
(٢) أخرجه البخاري (رقم: ٦٩٩٦) ومسلم (رقم: ٢٢٦٧).
(٣) انظر: دين السلطان (ص٢٥٥).
(٤) أضواء على السنة النبوية لأبو رية (ص١٨٤).
(٥) الأضواء الكاشفة (ص٢٠٣ - ٢٠٤).

المبحث السادس: التعميم الفاسد

وهو استخلاص نتيجة حول جميع أعضاء مجموعة ما، من خلال ملاحظاتٍ على بعض أعضاء هذه المجموعة[(١)].

وتعميم الأحكام دون استقراء كافٍ مزلَّة غيرُ هيِّنةٍ تُفقد الثِّقة بالباحث الذي يقع منه ذلك، فكم من تعميم ادَّعاه باحث في نسبة حكم إلى مجموع مسائل أو فئةٍ من النَّاس، تبيَّن بعد التَّمحيص أنَّه مُنْبَنٍ على مثالٍ واحدٍ لا يلزم أن يطَّرد في ما سواه إنْ سلَّمنا بصحَّة ذاك المثال، فكان تعميمُه محضَ تخرُّصٍ أصاب كلَّ مُخرجاتِه في مقتل، و«كلَّما أخذ التَّعميم في التَّزايد، انحدر اليقين إلى التَّناقص، وهذه حقيقة تَصدُق على كلِّ العلوم»[(٢)].

مِن مُثُل ذلك:

ما ادَّعاه (ابن قرناس) مِن أنَّ «أيَّ حديث ورد في كتب الحديث، يمكن أن نجد حديثًا آخر يُناقضه في نفس الكتاب»[(٣)].

فهو لأنَّه وجد عددًا من أحاديث لها ما يخالفها في ظاهرها في بعض كتب الحديث، جعل الأصل في كلِّ حديثٍ مرويٍّ عن النَّبيﷺ مندرجًا في باب مختلف الحديث! أي أنَّ له معارضًا من حديثٍ آخر ولا بدَّ، بل في نفس الكتاب الذي ورد فيه!

وهكذا يكون هذا الكاتب قد أتى في هذا التَّعميم العقيمِ بما لم تتنبَّه له الأوائل ولا الأواخر! ولا ريب أنَّ القصد من مثل هذه المجازفاتِ مجرَّد التَّهويل للتَّقليل من شأن الرِّواية.

ويبدو أنَّ هذا التَّعميم المتسرِّع سِمة لكثير من الدِّراسات الاستشراقية المتعلِّقة بالسُّنة، فكثيرٌ منهم «لا يتبصَّرون في المضمون ولا في التَّفاصيل،

(١) مختصر المغالطات المنطقية لعادل مصطفى (ص٢٧).
(٢) منهج البحث في الأدب واللغة للانسون (ص٨٥).
(٣) الحديث والقرآن لابن قرناس (ص١٠).

بل يقفزون إلى التَّعميمات التي لا تثبت للاختبار قَفْزًا، بناءً على تخمين أو شواهد قليلة ضعيفة الدَّلالة»[(١)].

من ذلك ما ادَّعاه (شاخت) من خلال ملاحظته لبعض أقوال مالك (ت ١٧٩هـ) أنَّ علماء المدينة يقدِّمون قول الصَّحابيِّ على الحديث النَّبوي نفسِه، بل كثيرًا ما يُهملون الحديث مقابل أقوال الصَّحابة[(٢)].

ومثل هذه المغالطة المنطقيَّة في التَّعميم لاحظها محمَّد مصطفى الأعظمي في نقده لـ(شاخت)، حيث قال: «البروفسور شاخت له منهج لا يمتُّ إلى ميدان العلم بِصِلَةٍ، ففي بحثه عن موقف تلك المدارس الفقهيَّة من أحاديث رسول اللهﷺ لا يقبل كلام أصحاب تلك المدارس بأنَّهم مُلزَمُون بسُنَّة النَّبيﷺ، ولا هو يقبل كلام خصوم تلك المدارس الفقهيَّة بحيث إنَّهم ينقلون اتِّفاق أصحاب تلك المدارس على هيمنة سُنَّة رسول اللهﷺ.

كما أنه يتجاهل (٩٩ بالمئة) من القضايا التي تدلُّ على أخذهم بِسُنَّة رسول اللهﷺ، ويأخذ اعتراضات الخصوم بأن صاحب مدرسة ما قد خالف السُّنة النَّبوية في المسألة الفلانيَّة، فيأخذ هو هذه الجزئيَّة الضَّئيلة التي لا تمثِّل (١ بالمئة) -وهي اعتراض من قبل الخصوم- ثمَّ يُعمِّم النَّتيجة، فيحوِّلها إلى (مئة في المئة)!

ومن ناحية أخرى يلتقط (شاخت) بعض الأمثلة -ولْتكُنْ صحيحة ودالَّة على مطلبه- من مالك، ثم يعمِّم تلك النَّتيجة على المدنيِّين كافَّة، وكأنَّه لم يكن في المدينة غير مالك! وكأنَّه لم يكن هناك اختلاف بين علماء المدينة في مسألة ما»[(٣)].

---

(١) العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت لخالد الدريس (ص١٠).

(٢) أصول الفقه المحمدي (ص٣٦ - ٣٧).

(٣) المستشرق شاخت والسنة النبوية للأعظمي (١/ ٨٨) نقلاً عن: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت لخالد الدريس (ص٦١)، وانظر: آراء المستشرق شاخت حول حجية السنة النبوية لمحمد الخليفة (ص١٣٨).

المبحث السابع: اجتزاء النصوص

وهـذا ضـربٌ مـن ضـروب الهـوى يسـلكه بعـض الباحثيـن مـن خـلال بَتْـر النُّصـوص المُترابطـة بعضِهـا عـن بعـضٍ مـن جهـة الاحتـكام، أو بقطعِهـا عـن سياقها الجزئيِّ الخاصِّ أو الكليِّ العامِّ، وغالبًا ما يكون ذلك منهم تعميةً على المُخاطَب لتأييد حكمٍ يهوون تقريره، بادِّعاء أنَّ ما ساقوه من مُجتزآتٍ هي أدلَّته[(١)].

وهـذا ممَّـا يحـرُم سـلوكه علـى الباحـث عـن الحـقِّ وسـدادِ أدلَّتـه، خاصَّـة في التَّعامل مع النُّصوص الشَّرعية، فإنَّما ألفاظها كالكلمة الواحدة، متناسقةٌ دلائلها يكمِّل بعضُها بعضًا، وكثيرًا ما تعسُر مسألة فيها ويُغلَطُ في فهمها إذا لم يُجمع ما ورد فيها من نصوص الشَّارع؛ ليُتبيَّن المُقيَّد من المُطلق، والخاصُّ من العامِّ، والمُبيَّن من المُجمَل، والمُحكَم من المُتشابه، وهكذا.

وقد نبَّه أئمَّة السُّنة قديمًا على ما لهذه التَّجزئةِ لأدلَّة الباب من ضررٍ على تفهُّمه واستخلاص الحُكْم الصَّائب منه، ومنه مشهور قول الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تُجمع طُرقه لم تفهمه، والحديث يفسِّر بعضُه بعضًا»[(٢)].

إذا تقرَّر هذا؛ فإنَّه يقبُح بالباحث أن يأخذ نصًّا ويترُكَ آخر في الباب نفسِه، فضلًا عن أن يأخذ جزءًا من النَّص دون باقيه المتعلِّق به! هذا يؤدي به أن يخرج على النَّاس بفهمٍ تبعيضيٍّ مُشوَّه يناقض مُراد صاحب النَّص نفسِه.

من أمثلة ذلك:

ما أورده بعضُ المتعجِّلة المعاصرين من إنكار على حديث أنس رضي الله عنه: «أنَّ رجلًا من أهل البادية أتى النَّبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، متى السَّاعة قائمة؟ قال: ويلكَ وما أعددتَ لها؟ قال: ما أعددتُ لها إلَّا أنِّي أُحِبُّ الله ورسوله،

(١) انظر: اجتزاء النصوص والمفاهيم الشرعية وأثره في الواقع لمصطفى سليمي (ص٤٦).
(٢) رواه الدارقطني في سننه (١/ ٢٧).

قال: إنَّكَ مع من أحببتَ،... فمرَّ غلامٌ للمُغيرة، وكان مِن أقراني، فقال: إنْ أُخِّرَ هذا، فلن يُدركه الهرم حتَّى تقوم السَّاعة»[(١)].

يقول (سامر إسلامبولي):

«المُلاحظ من الحديث أنَّ الجواب قد حدَّد قيام السَّاعة خلال فترة زمنيَّة لا تتجاوز أن يبلغ الغلام سنَّ الهَرَم، أي ما يقارب السِّتين عامًا، وقد مضى على قولِ الحديث ألف وأربع مئة عام ولم تقم السَّاعة! فهناك احتمالان: أنَّ الغلام لم يبلغ إلى الآن سنَّ الهَرَم، أو أنَّ السَّاعة قد قامت ولم نَدْرِ نحن، ونكون قد نفذنا من الحساب!»[(٢)].

وبمثله قال إسماعيل الكردي[(٣)]، وعز الدِّين نيازي[(٤)].

وهؤلاء لو سألناهم عمَّا يزعمون مِن تكذيب الواقع لهذا الحديث: هل هو أمرٌ ظَهَر لكم مَعاشِرَ المُحْدَثين بخاصَّة؟ أم ظَهَر لِمن سبَقكم مِن عقلاءِ السَّلف؟

وبصيغةٍ أدقَّ: متى كان سيظهر تكذيبُ الواقع لمِثْلِ هذا الخَبر الذي بَلَغ رتبة القطعِ عند المحدِّثين؟ فلا بدَّ أن يقولوا: مثلُ هذا الأمر الجَليِّ الواضح في المخالفةِ للواقعِ لا بدَّ أن يكون قد ظَهَر لِمن قَبْلَنا بداهةً، وتحديدًا بعد هَرَمِ الغُلام.

فنقول لهم: إن كان النَّبيﷺ قد قال هذا الحديث وغيرَه ممَّا في معناه سنة عشرٍ للهجرة، فسَيَكُونُ المُجلِّي لكَذِبِ هذه الأخبار هو هَرَمُ الغلام وموتُه، لكنَّا وجدنا المحدِّثين يصحِّحون هذه الأحاديث، ولو بعد مرور هذه المدَّة! فقد رواه التَّابعون وأتباعُهم في كُتبِهم مع ما تدَّعونه من مخالفته القطعيَّة للواقع.

وظنِّي بالمُعترض أنَّه مهما خالفَ أئمَّة الحديث في منهج النَّقدِ، فإنَّه لن يبلُغَ

(١) أخرجه البخاري (رقم: ٦١٦٧) ومسلم (رقم: ٢٩٥٣).
(٢) تحرير العقل من النقل (ص٢٢٣).
(٣) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (ص١٨٥).
(٤) دين السلطان (ص٤١١).

به الشَّطَط في الخصومةِ أن يعتقد فيهم الجنونَ والتَّغابي إلى هذه الدَّرجةِ، فعليه -إذن- أن يُقرِّر أنَّ لهؤلاء في فهمِ الحديث مسلكًا يدفع تلك المعارضةَ قد باينَهم هو فيه، وذلك:

أنَّا إذا رجعنا إلى «الصَّحيحين» نفسيهما في المَواطن التي أخرج فيها الشَّيخان حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نجِدُهما قد أخرجا بإزاءِ هذا الحديثِ الحديثَ المفسِّرَ له الكاشفَ لمشكلِه، أعني به حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: كان رجالٌ من الأعراب جُفاة يأتون النَّبيﷺ فيسألونه: متى السَّاعة؟ فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: «إنْ يعشْ هذا، لا يُدركه الهَرَمُ حتَّى تقوم عليكم ساعتُكم»، قال هشام: يعني موتهم؛ متَّفق عليه[(١)].

فلو فرَضْنا أنَّ المحدِّثين لم يَعُوا مِن فهمِ الحديثِ شيئًا، فلقد بَيَّن لهم هشامُ بن عروة هذا المعنى الواضح في آخر روايتِه للحديث بقوله: «يعني مَوْتَهم»!

أي: أنَّ هذا الغلام لن يهرم حتَّى يموت السَّائل، فتقوم قيامَته، إذِ المَوتُ سَاعةُ كلِّ إنسان، ومن مات فقد قامت قيامتُه؛ فكأنَّهﷺ يُريد بهذا أن يقول للسَّائل: إنَّه مهما يكُن مَوعدُ السَّاعةِ، فإنَّك لن تفوق في العُمرِ عُمْرَ هذا الغلامِ الصَّغير، وموتُكَ حينها قيامُ ساعتِك، فانظر فيما قدَّمتَ مِن عملٍ قبل موتك!

فعلى نحوِ هذا الفهمِ من هشامٍ ينبغي أن تُفهم أحاديثُ النَّبيﷺ مجموعةً بعضها إلى بعض، لا منعزلةً، فما جاء في رواية بلفظٍ: «السَّاعة» مُطلقةً دون إضافة، قد بيَّنته رواية أخرى بإضافتها إلى ساعةِ ذلك القَرنِ المُخاطَبِ: «تقوم عليكم ساعتُكم».

المبحث الثامن: انفكاك المقدِّمات عن النَّتائج

وأعني بذا -في الجملة- اصطناعَ مقدِّمات مزيَّفة مزخرفة توهم بصحَّة نتيجتها، فتسوق فكر من يُراد إقناعه بالباطل من حيث لا يشعر، حتَّى توقِعه

(١) أخرجه البخاري (رقم: ٦٥١١) واللفظ له، ومسلم (رقم: ٢٩٥٢).

في الغلط[١]، ويندرج فيه عدَّة أشكالٍ من المغالطات المنطقيَّة، كمغالطة (السَّبب الزَّائف)[٢] ومغالطة (التَّركيب والتَّقسيم)[٣].

ولنضربْ أمثلةً على وقوع بعض المعاصرين في مثل هذه المغالطات في محاولةِ نقضِهم للسُّنة:

يقول ابن قرناس: «لو كان الحديث وحيًا فهو قرآن، وإن لم يكن وحيًا فليس من دين الله الذي أُنزل على محمَّد»[٤].

فقد زَّل هذا الكاتب في مغالطة (الإحراج الزَّائف) أو (القسمة الثُّنائية الزَّائفة)[٥]، وذلك أن جعل المسألة مُنْبنِيةً على خيارين لا غير، أحدهما مُمتنع، والآخر جائز وهو المطلوب عنده، ولا يُسلَّم له هذا التَّقسيم ولا ما ترتَّب عليه من نتائج.

وذلك أنَّ نتيجة القسم الأوَّل فيها نوع مصادرة على المطلوب؛ لأنَّا نقول: إنَّ الحديث إنْ كان وحيًا فلا يقتضي ذلك قرآنيَّته، فليس كلُّ وحيٍ أُوحي إلى نبيٍّ هو نفس كتابه المنزَّل بالضَّرورة، فهذا النَّبيﷺ -مثلًا- كان أُمِر أوَّل سنين بعثته بالصَّلاة إلى بيت المقدس، وصلَّى المسلمون معه إليها -وذا لا يكون إلَّا بوَحْيٍ- مع أنَّه لم ينزلْ به قرآنُ وقته.

كما أنَّ القسم الثَّاني ملتبس؛ لأنَّ الحديث وإن لم يكُن وحيًا بالحال، فهو وحيٌ بالمآل، فإنَّ النَّبيﷺ إذا قال قولًا أو عمل عملًا باجتهادٍ منه ابتداءً، فإمَّا

---

(١) انظر: كواشف زيوف لعبد الرحمن حبَنَّكة الميداني (ص١٢٣).

(٢) وهي أخذ ما ليس بعلة علة، وتأتي عندما يخلط العقل بين المعية والسببية، ولإثبات وجود علاقة سببية بين حدثين يستلزم أكثر من مجرد الارتباط: يستلزم الاطراد الدائم، والارتباط الدائم بين نمطي الحدثين إيجابًا وسلبًا، وعدم وجود أي أمثلة مضادة، انظر: المغالطات المنطقية (ص١١٨).

(٣) تتمثل مغالطة التركيب والتقسيم في الانتقال من خصائص الكل إلى خصائص أجزائه المكونة أو الانتقال من خصائص المكونات إلى الكل، وهذا غلط أن تنسب مطلقًا صفات الكل إلى الأجزاء، أو العكس؛ ذلك أن خصائص الكل وخصائص الجزء لا ينبغي أن نتوقع تطابقها في جميع الأحوال، انظر: المغالطات المنطقية (ص١٨١).

(٤) الحديث والقرآن (ص٢١).

(٥) يقع المرء في هذه المغالطة عندما يبني حُجَّته على افتراض أن هناك خيارين فقط أو نتيجتين ممكنتين لا أكثر، بينما هناك خيارات أو نتائج أخرى، إنه يُغلق عالم البدائل الممكنة أو الاحتمالات الخاصة بموقف ما، مُبقِيًا على خيارين اثنين لا ثالث لهما، أحدهما واضح البطلان، والثاني هو رأيه دام فضله. انظر: المغالطات المنطقية (ص١١٥).

أن يُقِرَّه عليه ربُّه، فيكون بذا تشريعًا ضمنيًّا بالاقتداء به فيه، وإمَّا أن لا يقرَّه عليه، فيَنزل عليه الوحي بالتَّصويب، فبان أنَّ كِلا الاحتمالين مرتبطان بالوحي حالًا أو مآلًا.

ومن تمثُّلات هذا المبحث أيضًا في نقداتِ بعض المعاصرين للسُّنة:

نَبْزُ كلِّ حديثٍ فيه ذكرٌ لقَصص الأوَّلين بأنَّه مِن الإسرائيليَّات، كما تراه -مثلًا- عند إسماعيل الكرديِّ في طعنِه بوفرةٍ من أحاديث في الصَّحيحين زعمًا بأنَّها شبيهةٌ بتفاصيل أخبارٍ واردةٍ في التَّوراة، بل أورد ما يفيد أنها منقولة من الإسرائيليات[(١)].

والشُّبهة إنَّما دخلتْ من جهة ترتيب نتيجة على مقدمتين لا تلزمهما، أي:

أنَّه ما دام التَّشابه حاصلًا بين بعض قصص أهل الكتاب والأحاديث.

وصُحُف أهل الكتاب سابقةٌ من حيث الزَّمن.

دلَّ هذان عندهم أنَّ المتأخِّر إنَّما نقل تلك القَصص من المتقدِّم، أي أنَّ ما في الحديث إنَّما نقلت تلك القصص من صُحُف الكتابِّيين ونَسَبَتْها للنَّبيﷺ.

مع أن التَّشابه في مثل هذه القَصص يسري على القرآن نفسِه! فهل يعني ذلك أن القرآن أخذها من أهل الكتاب؟!

والصَّواب أنَّ تلك النَّتيجة غير لازمة؛ لأنَّ التَّشابه واقعٌ بسبب (وحدةِ التَّلقي في الكلِّ)، وهو الوحيُ الإلهيُّ، بل تفاصيل تلك الأخبار القديمة -لتطرُّق التَّحريف إليها- إنَّما تُحاكَم إلى ما ورد في القرآن والأحاديث الصَّحيحة، فهي القاضية عليها لا العكس.

(١) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (ص١٩٤ - ١٩٧).

الخاتمة

ظهر ممَّا سبق من مباحث:

- أنَّه لا يمكن الثِّقة بنتائج كثيرٍ ممَّن ترامَى على السُّنة النَّبوية بالنَّقض الهدَّام والنَّقد الفاسد لمرويَّاتها مخالفًا منهج أهل الحديث في النَّقد، لِما شاع في بحوثهم من عيوبٍ منهجيَّة جسيمةٍ تقضي على نتائجها بالإبطال.
- أن هذه العيوب يرتكز أغلبُها على ثمانية حدَّدناها في الأمور الآتية:

العيب الأوَّل: التحيُّز العنصري في المسلَّمات الأوليَّة.

العيب الثَّاني: الانتقائية في اختيار المصادر.

العيب الثَّالث: الشَّك غير المنهجيِّ.

العيب الرَّابع: إهمال الأدلَّة المضادَّة.

العيب الخامس: التَّفسير المتعسِّف للنُّصوص.

العيب السَّادس: التَّعميم الفاسد.

العيب السَّابع: اجتزاء النُّصوص.

العيب الثامن: انفكاك المقدِّمات عن النَّتائج.

- أنَّ هذه العيوب لها اتِّصال وثيق -في الجملة- بانعدام الموضوعيَّة والنَّزاهة العلميَّة المقترنة بالكذب والتَّدليس والتَّعصب الفكريِّ والطَّائفيِّ، كما أنَّها توقع في التَّناقض الفاضح بوصفه نتيجةً لسُوءِ المنهج المتَّبع.

فكانت توصيتي في ختام هذا البحث: تخصيص دراسات أكاديمية موسَّعة في موضوعه، تزيد في استقصاء تفرُّعات تلك العيوب المنهجيَّة وبَسْط أمثلتها من كتب المعاصرين، أو التَّركيز على مؤلِّف واحد مشتهرٍ بالطَّعن في صِحاح السُّنن واستخراج ما تكتنفه دراسته للسُّنة ودواوينها من مزالق منهجيَّة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

ابن قرناس، **الحديث والقرآن**، دار الجمل، ط١، ٢٠٠٨م.

أبو رية؛ محمود، **أضواء على السُّنَّة المحمدية**، دار المعارف، ط٦، ١٩٩٤م.

أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٨م.

شاخت؛ جوزيف، **أصول الفقه المحمدي**، ترجمة: رياض الميلادي، ووسيم كمون، المدار الإسلامي، ط١، ٢٠١٨م.

أحمد بن حنبل، المسند، **تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين**، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.

إسلامبولي، سامر، **تحرير العقل من النقل**، دار الأوائل، دمشق، ١٩٩٩م.

الأعظمي؛ محمد مصطفى، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

البخاري؛ محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ، صوَّرها: محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ لدى دار طوق النجاة ببيروت.

بول موي، **المنطق وفلسفة العلوم**، ترجمة: فؤاد حسن زكريا، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٠١هـ.

توماس كارليل، **الأبطال**، ترجمة: محمد السباعي، دار الكاتب العربي.

الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٣م.

الخليفة؛ محمد إبراهيم، **آراء المستشرق جوزيف شاخت حول حجية السنة النبوية**، رسالة ماجستير، نوقشت بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض سنة ١٩٩٧م.

الدارقطني؛ علي بن عمر، حققه مجموعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

الدريس؛ خالد، **العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

سليمي؛ مصطفى، **اجتزاء النصوص والمفاهيم الشرعية وأثره في الواقع**، مسار للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٨م.

شلبي؛ أحمد، **كيف تكتب بحثًا أو رسالة**، ط٦، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

عابدين؛ عبد المجيد، **مزالق في طريق البحث اللغوي والأدبي وتوثيق النصوص**، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.

عادل مصطفى، **المغالطات المنطقية، فصول في المنطق غير الصوري**، مؤسسة هنداوي - مصر، ٢٠١٩م.

العنزي؛ مرضي بن مشوح، **مختصر المغالطات المنطقية**، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ٢٠٢٢م.

فؤاد زكريا، **التفكير العلمي**، دون رقم طبعة، مكتبة مصر، القاهرة، ١٤١٢هـ.

الكردي؛ إسماعيل، **نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث**، دار الأوائل، ط١، ٢٠٠٢م.

لانجلوا وسينوبوس، **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، ضمن كتاب (النقد التاريخي)، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، ط ٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١م.

لانسون وماييه، **منهج البحث في الأدب واللغة**، ترجمة: محمد مندور، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م.

محمد أسد، **الإسلام على مفترق الطرق**، ترجمة: عمر فرُّوخ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

محمد حمزة، **الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر**، المركز الثقافي العربي، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.

مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، دار الطباعة العامرة، إستانبول، ١٣٣٤هـ، ثم صَوَّرها محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٣٣هـ لدى دار طوق النجاة، بيروت.

المعلمي؛ عبد الرحمن بن يحيى، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السُّنة» من الزلل والتضليل والمجازفة**، المطبعة السلفية وعالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

صالح سعد الدين، **البحث العلمي ومناهجه النظرية**، مكتبة الصحابة، جدة، ط٢، ١٤١٤هـ.

الميداني؛ عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة، **كواشف زيوف**، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩١م.

نيازي؛ عز الدين، دين السلطان البرهان، دار بيسان، دمشق، ط١، ١٩٩٧م.

***

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499